

بدائل لحل الخلاف مع دول منابع النيل

تغطية: مراسل المجلة في مصر

ليست الخلافات بين مصر ودول حوض النيل مجرد خلافات يمكن حلها ببعض الزيارات والمفاوضات، فقد تعدت الخلافات هذه المرحلة البسيطة، وتجاوزتها إلى مرحلة معقدة، وجدت فيها مصر نفسها أمام سدود وجنادل وتيارات معاكسة، بعد أن سلبت الدفة منها قوى أخرى، وصارت تسيطر على دول حوض النيل الجنوبية، وجعلتها تسير عكس التيار للوصول إلى أهدافها وتحقيق مطامعها.

فما هي تلك القوى التي تعكر المياه بين دول حوض النيل، وماذا يقول الخبراء عن هذه الأزمة، وهل لديهم أفكار جديدة يقدمونها لذوي الشأن للخروج منها؟

هذا ما تقدمه مجلة «قراءات إفريقية» في هذا العدد، من خلال هذه الندوة المهمة التي عُقدت في القاهرة بتاريخ ٢/٥/٢٠١٠م

محاور الندوة

١ - الدور الغربي في أزمة مصر مع دول حوض النيل
٢ - موقف البنك الدولي من مصر والمشروعات على النيل
٣ - أهمية الاتفاقيات القديمة بين دول حوض النيل
٤ - الوقود الحيوي الذي سيشعل نار الحرب في دول الحوض
٥ - قضية مصر وقناة جونجلي
٦ - ومقترحات عديدة للخروج من أزمة مصر مع دول حوض النيل

ضيوف الندوة

١ - الأستاذ/ ممدوح الولي، نائب تحرير الأهرام الاقتصادي - مشرفاً -
٢ - الدكتور/ مغاوري شحاتة دياب، خبير المياه ورئيس جامعة المنوفية الأسبق
٣ - الدكتور/ جعفر عبد السلام، أستاذ القانون الدولي بجامعة الأزهر
٤ - الخبير الاستراتيجي/ اللواء محمد علي بلال
٥ - الخبير الاقتصادي/ جمال الشريف
٦ - المستشار/ زكريا عبد العزيز، رئيس نادي القضاة السابق



فـــي محاولـــة للبحث عن مخـــرج للأزمة القائمة بين مصر والســـودان من ناحية وباقي دول حـــوض النيـــل من ناحية أخـــرى؛ نظمت جماعة الإدارة العليـــا ندوة بعنوان «بدائل لحل الخلاف مـــع دول منابع النيل» تحت إشـــراف الأســـتاذ ممدوح الولي نائـــب تحرير الأهرام الاقتصادي.

افتتاحية الندوة:

الأستاذ ممدوح الولي:

افتتح الأستاذ ممدوح الندوة بعرض متكامل لحجم الاســـتثمارات والتجارة والسياحة بدول حـــوض النيل؛ معتمداً علـــى إحصائيات البنك الدولي الرسمية، وتوقف كثيراً أمام المساعدات الخارجية الغربية المقدمة لتلك الدول.

وعرض إحصائيـــات البنـــك الدولي التي تبـــرز مدى الدعم الذي تقدمه ٢٢ دولة غربية، منها أمريكا وفرنســـا وإســـبانيا، لدول حوض النيل، حيـــث أظهرت تلك الإحصائيات أن دول حوض النيل هي الأعلى تلقيـــاً للدعم الغربي، ومن تلك الدول المدعومة أثيوبيا التي قُدم لها في ٢٠٠٤م دعماً قدره ١,٨ مليار دولار، زادت في ٢٠٠٨م إلى ٢,٩ مليار، ومصر ٠,٣ مليار، وتنزانيـــا في ٢٠٠٨م ٢,٣ مليار، والكونغو ١,٦ مليار، وذكر أنها أرقام ضخمـــة بالمقارنة بما تقدمه مصر لتلك الدول الفقيرة.

وذكر أن مصر أنشأت صندوق تعاون لدول إفريقيا، موازنته ١٦ مليون دولار فقط، لكل دول إفريقيا بما فيها دول حوض النيل، مبيناً أنه لو تم توزيع تلك الموازنـــة على دول حوض النيل فقط؛ فهي موازنة هزيلة جداً بالمقارنة بالدعم الغربي لتلك الدول.

والنتيجـــة الحتميـــة لهذا الدعـــم الغربي المتفوق على التعاون المصري ، كما قال الأستاذ ممدوح، أن ولاء دول حوض النيل الفقيرة والتي تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية سيكون لمن يدعمها، وسيكون لديها بهذا الدعم الغربي ما يسوّغ لها ما تقوم به تجاه مصر من منازعات ومناوشات حقوقية على مياه النيل.

وحول حجـــم التجارة بين إســـرائيل وتلك الـــدول؛ أوضـــح أن حجم التجـــارة بين مصر وإســـرائيل أكبر من حجم التجارة بين إسرائيل وباقي دول حوض النيل.

ثـــم تكلم الأســـتاذ ممـــدوح عـــن الحلول المقترحـــة لهذه الأزمـــة، ورأى أن تقوم مصر بالعمل على عدد من المحـــاور، منها التقارب اللغوي، عن طريق معرفة اللغات المحلية لتلك الدول، ومنها الســـواحلية، وإنشاء إذاعة مثلاً ناطقة بتلك اللغة، فلا إصلاح بدون التقارب مع تلك الدول عن طريق لغاتها.

كما ذكـــر إمكانيـــة الاســـتفادة من حجم الاستثمارات السعودية والإماراتية والتركية مع دول حـــوض النيل، وذلـــك بمطالبة هذه الدول من خلال الدبلوماسية المصرية أن تضغط على دول حـــوض النيل لتنفيذ الاتفاقيات الســـابقة والالتزام بها.

ومن المحاور التي أشـــار إليها لحل الأزمة الاستفادة من الدبلوماسية الشعبية، مثل تفعيل دور الأزهر الشـــريف في تلك الـــدول، وقيام النقابات بدور للتقارب مـــع دول حوض النيل، وكذلك الاستفادة من هيمنة الكنيسة المصرية الروحية على الكنيسة الأثيوبية.

كلمات الضيوف:

الدكتور مغاوري شحاتة:

رأى الدكتور مغاوري شـــحاتة دياب، خبير المياه ورئيس جامعة المنوفية الأســـبق، أنه لا داعـــي للقلق تجاه ما تســـعى دول حوض النيل

للقيام به من مشاريع مائية؛ لأن تلك المشاريع مجتمعة ستمنع ٧٠ مليار متر مكعب من التدفق في النهر، في مقابل ١٦٦٠ مليار متر مكعب ستجري فيه، مؤكداً أنه لا يستطيع أحد أن يغير مجرى النهر، وسيظل نهر النيل يجري من الجنوب إلى الشمال ولن يستطيع أحد أن يمنعه.

ورفض د. مغاوري أن تكون الحرب هي وسيلة الحل للأزمة القائمة، وطالب بالاستمرار في الجهود الدبلوماسية المصرية، وحسن استغلال القانون الدولي، والتمسك بالاتفاقيات السابقة المعقودة بين مصر ودول حوض النيل.

كما رفض فكرة الاستفادة من تأثير الكنيسة المصرية على الكنيسة الأثيوبية، وذكر أن السياسة والمصالح هي اللاعب الرئيس الآن على المسرح الدولي ولا قيمة لغير ذلك.

وبيّن في معرض حديثه أن اللوم الأكبر في هذه الأزمة يعود على الدبلوماسية المصرية، والتي تعاملت بنبرة استعلاء منذ فترة مع الدول الإفريقية، فمصر أهملت إفريقيا وتعاملت معها بتعال، وقال إن رئيس مجلس الوزراء أحمد نظيف استُقبل بطريقة سيئة جداً عندما زار أثيوبيا نهاية العام الماضي، وبدلاً من التعالي المصري تعالت أثيوبيا على مصر، واتضح ذلك من الموقف الذي اتخذه رئيس الوزراء ميليس زيناوي من نظيف.

وذكر أن الإخفاق الذي حدث في المؤتمر الأخير ليس إخفاقاً مفاجئاً، فأثيوبيا مثلاً تتخذ موقف الرفض الدائم تجاه مصر منذ بدء القرن العشرين، مدللاً على ذلك بالإنذار الذي وجهه الرئيس الأثيوبي لرئيس مصر السابق بأن أثيوبيا ترفض كل الاتفاقيات السابقة حول نهر النيل، وأنها في حِلٍّ منها بعد سنتين من تاريخ هذا الإنذار.

وحول إمكانية استخدام البنك الدولي لدعم مشروعات مائية تحفظ المياه المهدرة؛ قال: البنك الدولي دائماً ضد مصر، وهو يدار طبقاً للإرادة الغربية فقط.

الدكتور جعفر عبد السلام:

أكد الدكتور جعفر عبد السلام أستاذ القانون الدولي بجامعة الأزهر أن موقف مصر من الناحية القانونية موقف قوي، وقال إن من حق مصر أن تتمسك بحقوقها المكتسبة في مياه النهر بحسب اتفاقيتي ١٩٢٩م و١٩٥٩م اللتين تحددان حصة مصر، فهي حقوق مكتسبة لا يجوز المساس بها، بحكم قاعدة التقادم المكتسب، وأنه لا يجوز لأي دولة القول بأنها كانت تحت سيطرة المحتل الأجنبي، لأن فتح الباب لتعديل الاتفاقيات التي وُقّعت في ظل وجود المستعمر الأجنبي سيغيّر الحدود بين جميع الدول الإفريقية، لأنها تمت في عهد الاستعمار.

وطالب بالاستفادة من وجود أكثر من سبعة آلاف طالب إفريقي بمصر، أغلبهم ملتحق بالأزهر الشريف من أجل بناء رأي عام قوي داخل هذه الدول للضغط على حكوماتها، وذكر أن على مصر السعي لإنشاء جامعات إفريقية عربية داخل دول حوض النيل وبخاصة أثيوبيا.

وأضاف أنه لما تم إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر كان من إحدى مهامه الحفاظ على الأمن القومي المصري، ولذلك أصدر العديد من الكتب الإسلامية باللغات المحلية لدول إفريقية لدعم فكرة التقارب المصري الإفريقي.

اللواء محمد بلال:

في أول حديثه رفض الخبير الاستراتيجي اللواء محمد علي بلال فكرة التقليل من حجم خطورة المشروعات التي ستقوم بإنشائها دول



حوض النيـــل عليه، وهي الفكـــرة التي تبناها الدكتور مغـــاوري، مؤكداً أنه علـــى الرغم من أن منـــع ٧٠ مليار متر مكعـــب من الجريان في مجرى النهر لا يعد شـــيئاً بالمقارنة بما يجري فيه فعلياً وهو ١٦٦٠ مليار متر مكعب؛ فإن منع الـ ٧٠ مليار متر مكعب ســـيؤخر وصول المياه لمصر، وهذا ما وافقه فيه الدكتور مغاوري بعد ذلك، كما أن منع ٧٠ مليار متر مكعب قد يكون بداية لمشروعات أشد في ظل الاهتمام بالوقود الحيوي.

وحذّر مـــن إمكانية تحويـــل مجاري بعض الأنهار التي تصب في نهر النيل، وأن هذا الأمر ممكن، مســـتدلاً على ذلك بتحويل مجرى نهر النيل عند بناء السد العالي.

وأظهـــر اللواء بـــلال أن الرئيس الســـابق لمصر جمال عبد الناصر شعر بأهمية التعاون مع دول حوض النيل، فسعى إلى التقارب معها، واســـتخدم الرياضة وســـيلة للتقارب، فأنشأ الاتحاد الإفريقي بالتعاون بين مصر والسودان وأثيوبيا، وبينهـــا قامت أول بطولة لكأس الأمم الإفريقية.

وأكمـــل قائلاً: مصر أهملـــت تلك الجهود السابقة، في الوقت الذي يوجد فيه تسارع بين الصين والغرب والهند وإيران للســـيطرة على دول حوض النيل الجنوبية، وكل المســـاعدات المقدمـــة لتلك الدول ليس لها إلا هدف واحد، ألا وهـــو الســـيطرة السياســـية عليها، فعصر الاحتلال العسكري انتهى وظهر عصر الاحتواء السياسي والاقتصادي.

وعن أهمية اللجوء للقانـــون الدولي؛ قال: القانـــون في عصرنا هذا ليـــس له مكان على الإطـــلاق، ونحن الآن نعيش في ظل شـــرعية القوى وليس قوة الشرعية، وكثير من الاتفاقيات صارت حبراً على ورق، ومن يفعلها هو فقط من يستطيع أن يحميها، متسائلاً: هل البنك الدولي الذي خذل مصر في مشـــروع الســـد العالي؛ ســـيأتي معنا هذه المرة لمساندتنا ويمتنع عن تمويل المشروعات التي تقام على نهر النيل في دول المنابع!

وأضاف: جميع المشـــروعات التي تتم في إفريقيا والممولة من الخارج جميعها مســـتمرة فيما عدا مشروع قناة جونجلي؛ لأنه المشروع الوحيد الذي كان ســـيزيد الميـــاه القادمة إلى مصـــر، والهدف مـــن ذلك فـــي الحقيقة هو الســـيطرة على مصر والتأثيـــر فيها، وإيقاف التنمية فيها هو الهدف الذي يسعى الغرب إلى تحقيقه.

وبيّن أن مصر مســـتهدفة منذ القدم، ففي عهد محمد علي عندما قام بنهضة عســـكرية واقتصادية وسياســـية؛ تضافرت جهود الدول الغربيـــة للقضـــاء على تلك النهضـــة وإلزامه باتفاقيات تحد من نشاطه، فهمّ هذه الدول هو إيقاف التنمية في مصر.

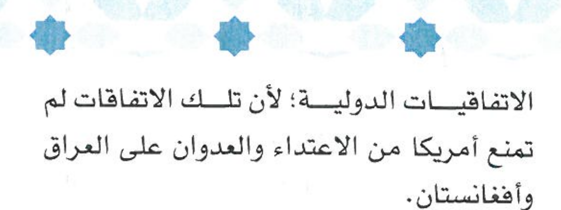
وفـــي نهاية الكلمة التي ألقاها اللواء طالب بأن يُســـند ملف حوض النيل إلى سياســـيين محنكين ذوي كفاءة، يفهمون الاســـتراتيجيات، لأن وزارة الري في رأيـــه غير مؤهلة للتفاوض في هذا الملف الخطير.

الاقتصادي جمال الشريف:

ذكـــر الخبير الاقتصادي جمال الشـــريف أن المشـــكلة الأم هي أن الإعلام الدولي يروّج للعديـــد من الأكاذيب التـــي يصدّقها الأفارقة، ونحن السبب في انتشار تلك الأكاذيب بتكاسلنا تجاه نشر الحقائق، من ذلك الزعم بأن توشكى صنعت لإمداد ليبيا بـ ٤٥ مليار متر مكعب من المياه، وأن ترعة السلام أنشئت لإمداد إسرائيل بـ ١٥ مليار متر مكعب من المياه.

وبيّن أنـــه من الواجب عـــدم التعويل على





الاتفاقيــات الدوليــة؛ لأن تلــك الاتفاقات لم تمنع أمريكا من الاعتداء والعدوان على العراق وأفغانستان.

المستشار زكريا عبد العزيز:

ورأى المستشـــار زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة السابق أن عدد الأفارقة في مصر يتناقص بشـــدة مما ينذر بمزيـــد من التباعد المصري الإفريقـــي، وتعجّب من اهتمام مصر بتأمين حدودها مع غزة في ظل تلقيها للطعنات المتتالية في ظهرها وشـــريان حياتها من دول حوض النيل!

وذكر أنه من الواجـــب علينا أيضاً أن نقوم بتغييـــر ثقافة التعامل مع النيـــل داخل مصر، والسعي إلى نشـــر ثقافة المحافظة على مياه النيل وعـــدم تلويثها أو إهدارهـــا، وربّ ضارة نافعة.

آراء أخرى:

ورأى بعض الحضور أن سبب زيادة اهتمام دول حوض النيل بمياهه هو تلك المشـــروعات الزراعية التي أقامتها العديد من الدول الغربية بل والعربية لزراعة الذرة، وذلك ســـعياً لإنتاج الوقود الحيـــوي البديل الجديد للنفط، وهو ما أدى إلى زيادة الصراع بين دول حوض النيل.

وفي إطـــار المقترحات لحـــل الأزمة بين مصر ودول حوض النيل طالب بعض الحاضرين بدبلجة الأعمـــال الثقافية والفنيـــة المصرية باللغات المحلية الإفريقية، في محاولة للتواصل مع هذه البلاد ثقافياً ودعم التقارب معها.

